

قياس أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية

أيمن محمد الشنطي - جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية ، حيث تشكل مجتمع الدراسة من مكاتب مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة ، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تكونت من 48 مستهدف للدراسة ، حيث تم تطبيق ومعالجة البيانات في الحاسوب باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وذلك حسب أغراض الدراسة ، و اعتمادا على أساليب قياس المتغيرات بحيث تم توظيف الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى انه يوجد وعي وإدراك لدى مدقق الحسابات حول التدقيق الاجتماعي ، وان مدقق الحسابات يعي ويعرف تماماً مدى اهمية المعلومات الناتجة عن عملية التدقيق الاجتماعي، كما ان التغذية الراجعة من جراء عملية التدقيق الاجتماعي مهمة جداً لمتخذ القرارات الاقتصادية ومستخدم المعلومات المحاسبية ، كم أوصت الدراسة بضرورة افصاح مدقق الحسابات عن النواحي الاجتماعية للمنشآت موضع التدقيق ضمن القوائم المالية التي تقرأها المنشأة ، ومع ضرورة اهتمام المنشآت باللجوء الى خبير محاسبي لتقييم ادائها في تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية ، وان يظهر مدقق الحسابات في تقريره السنوي تقييمه لمدى تعبير القوائم المالية لعملية التدقيق عن الأداء الاجتماعي ، ووضع خطة عمل لمكتب تدقيق الحسابات تتضمن برنامجاً لتدقيق الأداء الاجتماعي.

الكلمات الدالة: التدقيق الاجتماعي، مدققي الحسابات، المسؤولية الاجتماعية، مصداقية المعلومات المحاسبية .

مقدمة:

من أجل مواكبة التغيرات السريعة التي تحدث بسبب العولمة ، وهذه الظاهرة التي تتسم بالشمولية لجميع المجالات خاصة منها التأثيرات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية وكذلك الحال في ظل المنافسة الخارجية وعلى وجه الخصوص على نوعية المنتجات والخدمات المقدمة والمقدرة التنافسية للتوصل لوضع أساليب جديدة بين أيدي مستخدمي المعلومات الحاسوبية من أجل تحسين فعالية دعم قراراتهم لتحسين كفاءتهم وتنمية قدراتهم القيادية من خلال استخدام التدريب السلوكي أو اللجوء إلى استخدام النماذج التحليلية الحديثة للمساعدة في مواكبة التطور في اختيار أسلوب القيادة المناسب. (هوارى، 2005، 3)، مما أسفر عن ظهور مفاهيم جديدة مثل المسؤولية الاجتماعية لهذه الأنشطة، وعزز قبولها في حيز الواقع ، والدليل على ذلك من علم المحاسبة، فقد كان ينظر للمحاسبة في البداية على أنها أداة لخدمة أصحاب المشروع ، وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ظهرت علامات تطور جديدة في المحاسبة ، نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية، مثل قيام الثورة الصناعية ، وما ترتب عليها من تطور الوحدات الإنتاجية وظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة ، مما عزز الحاجة لخدمات المحاسبة لا باعتبارها وسيلة للتسجيل وقياس المسؤوليات فقط ، ولكن باعتبارها وسيلة فعالة لخدمة الإدارة، ومدها بالبيانات المحاسبية و المالية اللازمة لمساعدتها في رسم السياسات وتنفيذها والرقابة عليها ، ثم قياس مدى الكفاية في تحقيق الأهداف المطلوبة من قيام المشروع. (نمر ، 1980، ص35) ، لقد أصبحت "المسؤولية الاجتماعية القضية الأكثر أهمية وتحديا لإدارات المنشآت فهي ترتبط بعلاقات ومتغيرات متعددة سواء منها ما كان داخل المنشأة أم خارجها، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تعد كظاهرة سطحية يمكن معالجتها من خلال إجراءات عامة أو اجتهادات شخصية لمديري المنشآت (البكري ، 2001، ص145) فبدأت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أو ما أطلق عليه المحاسبة الاجتماعية وطالما أن أي تطور في المحاسبة يتبعه تطور موازي في مهنة التدقيق ، لذا فقد نشأ عن المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة الاجتماعية للمنشآت مسؤولية اجتماعية لمهنة التدقيق ، حيث تسهم في خدمة المجتمع، وهو ما يسمى التدقيق الاجتماعي وبغير ذلك فإن مهنة التدقيق ستعجز وستراجع كثيرا إذا هي تجمدت أو جمدت خدماتها التي تقدمها لعملائها وللاقتصاد وللمجتمع بشكل عام ، وان عدم تطورها وتجاهلها للمطالب المقدمة لها بتحسين وتوسيع خدماتها ، والاستجابة لمطالب الجمهور منها ، يعزلها عن مجتمعها ويقلص الاعتراف بها ويجعل مستقبلها محفوفا بالمخاطر وهو ما قد يفرز فجوة توقعات جديدة.

ومع ازدياد المنافسة في مجال الأعمال وظهور دور الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية للمنشآت الأعمال أصبح الضغط كبيرا على تلك المنشآت من أجل معرفة مستوي أدائها وقياسه مقارنة بالمنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال وإمكانية تحسينه. ولمواكبة التحديات والتغيرات التي طرأت على إدارة الموارد البشرية طوال العقود السابقة، كان لا بد من إجراء تدقيق متواصل وشامل لأداء المنظمة فيما يختص بالموارد البشرية أي التدقيق الاجتماعي ، و تقديم معلومات مفيدة وقيمة لأصحاب القرار من مساهمين ومدراء وعاملين وهم مستخدمو المعلومات المحاسبية بحيث يمكن من خلالها وضع قيمة إضافية للمنشأة ونتاجا لذلك كان لزاماً على المعنيين بأمر إدارة الموارد البشرية بصفة خاصة وإدارة المنشآت بصورة عامة، إن تعرف مدي نجاح إدارة الموارد البشرية في تحقيق

أهدافها. فبرز اتجاه التدقيق الاجتماعي كأداة لتقييم طبيعة وحجم مساهما في خدمة المجتمع المحلي في تحقيق أهداف المنشأة .

وبناءً على ما سبق، وبالنظر إلى ما حققه التدقيق في المجال المالي و المحاسبي من نتائج أبهرت الباحثين والمهنيين فقد عمدوا إلى تكثيف البحث الدائم والمستمر من أجل إدخال تقنياته في المجال الاجتماعي، هذا المجال الذي كما نعرف أنه من المجالات المهمة بالنسبة للمنشأة وهو في نفس الوقت يتميز بتعقيد كبير بالنظر إلا أنه يعتمد على عوامل أكثر منها نوعية يصعب في بعض الحالات تحويلها إلى أرقام قياسية ومن أجل تجاوز كل هذه الصعوبات يظهر التدقيق الاجتماعي بتقنيات منهجية صارمة و متميزة مستمدة أساساً من المنهج العلمي للبحث في مجال العلوم الإنسانية حيث أصبح يتدخل من جهة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ومن جهة أخرى في التوفيق بين الحاجيات الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية للفرد و المنشأة أي بناء منهج استراتيجي متناسق(Peretti, 2006, p25).

لقد عانت مهنة التدقيق من ظهور ما يسمى بفجوة التوقعات ، وما أفرزته من اتهامات للمهنة بقصور خدماتها لعملائها عن توقعاتهم منها، وما تبعها من محاولات ودراسات لجسر الفجوة، لذا فالمهنة معنية بعدم ظهور فجوة توقعات جديدة، قد يعاني بسببها المجتمع بشكل عام ، نتيجة إهمال مسؤوليتها الاجتماعية" فقد اتضح أن جمهور المواطنين يكونون على استعداد لخلق أجواء التعارض والتضاد إذ أهملت الإدارة مسؤولياتها الاجتماعية تجاههم (antona, 1993, p3-9).

لقد استجابت لجنة ممارسة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، فأصدرت بياناً حول مراعاة المسائل البيئية في تدقيق البيانات المالية، مما يجعل المدقق مسئولاً و ملزم بتطبيق معايير التدقيق الدولية في عمله (أبو غزالة، 1998، ص45)، وعليه أن يدرك بأن عدم امتثال المنشآت للقوانين والأنظمة البيئية يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية، لذا فإن مهنة التدقيق مطالبة بتوسيع خدماتها و مسؤولياتها لتشمل خدمة المجتمع بشكل عام ، أو ما يسمى التدقيق الاجتماعي والذي بدوره يعزز الثقة بالمعلومات المحاسبية من خلال تحسين صورة هذه المعلومات ومدى ثقة مستخدمي هذه المعلومات من أجل اتخاذ قراراتهم .

مشكلة الدراسة:

أصبحت المنشآت الاقتصادية مطالبة بتقديم المعلومات الملائمة حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع ، باعتبار ذلك مطلباً اجتماعياً مما أظهر الحاجة إلى خدمات مهنة التدقيق لفحص الأداء الاجتماعي لعملائها إلى جانب أدائها الاقتصادي، وتقديم التقارير الملائمة للجهات المعنية، وهو ما يسمى التدقيق الاجتماعي، فأصدرت معايير التدقيق الاجتماعي على مستوى دولي ، كما تضمنت التشريعات القانونية و التنظيمية لبعض الدول نصوصاً قانونية ملزمة للمنشآت بإعداد والإفصاح عن دورها الاجتماعي ومسؤوليتها الاجتماعية ، وبذلك أصبح المدققون مطالبون باعتماد هذه المعايير حرصاً منهم على إصدار تقارير حول دقة وصحة ومصداقية تلك المعلومات المحاسبية .

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى وعي مدقق الحسابات الأردني بمفهوم التدقيق الاجتماعي
2. هل هناك قواعد وأسس ومعايير مهنية و قانونية للتدقيق الاجتماعي
3. هل أضاف التدقيق الاجتماعي تحسين نوعي في مصداقية المعلومات المحاسبية

أهداف الدراسة :

1. تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي
2. بيان أهمية وجود قواعد و أسس ومعايير قانونيه يستند إليها المدقق في إجراءات عملية التدقيق الاجتماعي
3. تحديد متطلبات و إجراءات تنفيذ التدقيق الاجتماعي؛
4. تحديد وقياس مدى وعي مدقق الحسابات الأردني بالتدقيق الاجتماعي و تطبيقاته
5. التعرف على مدى ممارسة مدققو الحسابات الأردنيين للتدقيق الاجتماعي
6. بيان اثر الإضافة النوعية التي سوف تستمد من خلال ما يضيفه التدقيق الاجتماعي على تحسين ومصداقية المعلومات المحاسبية.

فرضيات الدراسة : للإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة بنيت الفرضيات التالية:

- H1:** لا يوجد وعي لدى مدقق الحسابات الأردني بمفهوم التدقيق الاجتماعي
- H2:** لا يوجد قواعد و أسس ومعايير مهنية و قانونيه للتدقيق الاجتماعي
- H3:** أوجد التدقيق الاجتماعي تحسناً نوعياً في مصداقية المعلومات المحاسبية.
- منهجية الدراسة :** لإعداد هذا الدراسة تم الاعتماد على نوعين من البيانات :
- 1 -البيانات الثانوية : وهي كل البيانات المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي، و هي متوفرة في الكتب والدوريات العلمية المتخصصة والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة
 - 2 -البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم جمعها من أرض الواقع من خلال استبيان تم تصميمه وتوزيعه على عينه عشوائية من مدققي الحسابات

الدراسات السابقة

دراسة حمو (2001) هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات الذي يدقق حسابات فروع الشركات متعددة الجنسية في بلاده ، والتي تفرض عليه ضرورة مراعاة مصالح وطنه إذا تعارضت مع مصلحة الشركة متعددة الجنسية ، فالمدقق عين تبحث عن الحقيقة وليس حارساً لأموال الشركة، وهذا تجسيد لمسؤوليته الاجتماعية. كما أن هذه الدراسة اقتصررت على جانب من المسؤولية الاجتماعية للمدقق ، والجانب الآخر الذي تتعرض له هذه الدراسة وهو قيام المدقق بفحص الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لعملائه ، وتقديم التقارير عن ذلك لجهات محده تعنى بتلقي مثل هذه التقارير .

دراسة المطارنه والبشتاوية (2008) هدفت الدراسة بالتعرف على مدى إدراك المدقق الخارجي في الأردن لضرورة القياس والاعتراف بالمتطلبات البيئية في القوائم المالية . وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق الإجراءات التدقيقية اللازمة التي تؤدي إلى حماية البيئة .وقد تناولت الدراسة في جانبها النظري أهمية التدقيق البيئي، وأسباب ظهوره، وأهدافه والمشاكل التي تحول دون تنفيذه .وفي جانبها الميداني استخدم الباحث أداة الاستبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتمثل في المراجعين الخارجيين بالأردن .

وتوصلت دراستهما إلى أن مراجعي الحسابات ليس لديهم إلمام كاف بالإجراءات المستخدمة للتدقيق البيئي. وأن إدارات الشركات لا تتخذ الإجراءات اللازمة للالتزام بقوانين حماية البيئة، وإلى أن هناك عددا من الصعوبات تحول دون القيام بالتدقيق البيئي.

دراسة مراد (2009) والتي هدفت الى بيان أهمية المراجعة الاجتماعية كوسيلة تطبيقية وإستراتيجية وعلمية في مجال مراجعة الحسابات. وكذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة مراجعي الحسابات الجزائريين لأسلوب المراجعة الاجتماعية، و اعتمدت منهج التحليل الوصفي للبيانات المجمعّة بواسطة استمارة الاستبيان الموزعة على المراجعين القانونيين بالجزائر، وتوصلت إلى عدة نتائج، أهمها أن المراجعين القانونيين في الجزائر يتبنون ويدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية.

دراسة خوجلي (2012) ، هدفت الدراسة إلى تحديد وبيان دور الجهات المنظمة لمهنة المراجعة في أهمية التزام منظمات الأعمال تجاه البيئة والمجتمع، وبيان الفائدة المرجوة التي تعود على هذه المنظمات من ذلك. وقد بينت الدراسة أن من أسباب عدم التزام منظمات الأعمال في السودان بالمسؤولية الاجتماعية عدم وجود مراجعة خارجية تقوم بتقديم النصح والإرشاد بأهمية هذا الالتزام من قبل المنظمات.

دراسة اللحيان وآخرين (2012) ، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية. وذلك من خلال استطلاع آرائهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبيان وزعت على المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإجابات المتحصل عليها واختبار الفرضيات. وتوصلت إلى أن المحاسبين القانونيين في المملكة السعودية يوجد لديهم متطلبات وإجراءات تنفيذية مكتوبة يتم تطبيقها للمراجعة الاجتماعية، وأن عملاء المراجعة لديهم اهتمام بمسؤولياتهم الاجتماعية بشكل عام، إلا أن مكاتب المراجعة لا تقوم بالإفصاح عن نتائج المراجعة الاجتماعية لعملائها في تقاريرها السنوية.

دراسة الرفاعي والخطيب (2012) ، هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي باعتباره جزءاً من عملية التدقيق الشاملة ، حيث توصلت الدراسة إلى إن الشركات الأردنية تتبنى العديد من الأنشطة الاجتماعية ، و أن المدققين الأردنيين لا يطبقون مفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق، إلا أنهم يؤيدون أن فحص الأداء الاجتماعي للعملاء يعد جزءاً من عناصر جودة أداء مكاتب التدقيق.

دراسة الفرح (2013) هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تساعد على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، وقد استخدمت الدراسة الاستبيان لتحقيق أهدافها، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من العوامل التي تؤثر على عملية المراجعة، منها ضرورة تطوير معايير المراجعة الاجتماعية لتلبية ما يتوقعه المجتمع من عملية المراجعة ومن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تهدف إلى دراسة مدى إدراك المراجعين القانونيين في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية، وكذلك معرفة علاقة عدد من العوامل مثل الخبرة والمؤهل العلمي على مستوى ذلك الإدراك، الأمر الذي أغفلته أغلب الدراسات

السابقة وخصوصاً في ليبيا. كما إن هذه الدراسة وغيرها تلفت انتباه المنظمات والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا إلى أهمية موضوع المراجعة الاجتماعية.

دراسة **اشميلة (2014)** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية، وكذلك لدراسة علاقة بعض العوامل على إدراك المراجع لمفهوم المراجعة الاجتماعية. وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية في ليبيا حيث توصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولا يطبقونها عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية المراجعة الشاملة، كما ان هناك وجود لعلاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية وبين عدد من العوامل، وهي المؤهل العلمي ومدة الخبرة ونوعية الشهادات المهنية، كما ان هناك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي لمفهوم المراجعة الاجتماعية وعدد مساعدي المراجع، وجنسية الشركاء .

الاطار النظري

مفهوم التدقيق الاجتماعية:

أن التطور الذي حدث ويحدث في علم المحاسبة يستلزم تطوراً موازياً تماماً له في مهنة التدقيق، وبناء على ذلك فقد ظهر مفهوم التدقيق الاجتماعية كنتيجة للتطورات التي حدثت في علم المحاسبة، بهدف اختبار كفاءة التطبيق لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية كنظام داخلي للمنشآت، وإعلام الجهات ذات العلاقة بنتائج هذا الاختبار، وإن تأخذ هذه المنشآت للأهداف الاجتماعية للمجتمع بعين الاعتبار عند تطبيقها لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية يزيد الثقة في كفاءة هذا النظام عند القيام بإجراءات التدقيق (Shocker & Sethi, 1974).

كما أنه قد تم الإشارة إلى ضرورة أن يخضع المشروع لمراجعة خارجية تهدف إلى تقييم أدائه من وجهة نظر اجتماعية، بواسطة مدققين اجتماعيين حيث أن التطبيق العملي لهذا المصطلح اقتصر على تدقيق درجة وفاء المشروع بمسؤولياته الاجتماعية تجاه العاملين فيه من حيث مدى إشباعه للحاجات الإنسانية الخاصة بهم، ومدى رضاهم عن العمل (Bowen, 1953)، بل و يمتد التدقيق الاجتماعية ليشمل تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع لكي يتوصل التي تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية .

ومن هنا لا بد لنا من استعراض بعض التعريفات للتدقيق الاجتماعي وهي :

فقد عرف الجهماني (1998، ص 21) ، التدقيق الاجتماعي بأنها دراسة منظمة وتقييم للأداء الاجتماعي للمنشأة الذي يمكن تمييزه عن الأداء الاقتصادي، كما عرفها لطفي (2005 ، ص 7) بأنها فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنشآت، والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها، بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنشآت للمسؤولية الاجتماعية لها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع. كما عرفة

الهوري (2014 ، ص 12) أنة يبحث في مدى إفصاح المنشآت عن إسهاماتها في تحسين ظروف العاملين فيها، وعملائها والبيئة المحيطة بها، والمجتمع المحلي بشكل عام .فهو الفحص المنتظم للسياسات، والمساهمات الاجتماعية، والبيئية للمنشأة؛ بهدف التأكد من مدى وفائها وتحقيقها لمعاييرها الخاصة بالأداء. وقياس مدى تقدمها، وتحقيقها لأهدافها المرسومة، والمساعدة في إيجاد مقاييس لنجاحها، ورفع مستوى أهدافها الإستراتيجية .

من خلال التعريفات السابقة يمكننا استنباط مجموعة من العناصر التي تعتبر كمؤشرات هامة بالنسبة لمنهجية عملية التدقيق الاجتماعي و التي تتمثل في :

- جمع وفحص المعلومات من مصادرها المتاحة سواء كانت داخلية أم خارجية.
- تحليلها بالاعتماد على أسس وقوانين وتشريعات ومعايير تتفق مع التشخيص الدقيق وحسب وجوب المسبب لها .

- التوصل الى الأسباب الحقيقية للانحرافات والممارسات الخاطئة .

- تقييم هذه الأسباب من اجل الوصول إلى النتيجة الحتمية .

أهداف التدقيق الاجتماعي:

يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية للحكم على ما إذا كانت المنشأة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت بتحقيقها أثناء التنفيذ الفعال لمهامهم والمتعلقة بالمعلومات الخاصة بتحليل و تقييم التوصيات المتعلقة بنشاطات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث يسمح التدقيق الاجتماعي للمنشأة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة. كما يهدف التدقيق الاجتماعي إلى الفحص النقدي للإحداث و الظروف التي وقعت بسببها وقياسها فهو عمل تحليلي بحث ، وهدفه في الأمد قصير يتمثل في إعطاء شهادة بصحة و سلامة القوائم و المعلومات التي تقدمها المؤسسة و إبداء رأي موضوعي حولها ، و كأهداف طويلة و متوسطة الأجل فهي تقديم الدعم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية المستقبلية للمنشآت و بالتالي يصبح التدقيق كوسيلة من وسائل القيادة و المنظمة تعتمد على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات و المناهج المتعلقة بتسيير الأفراد إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية، فهو يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة (الهوري ، 2014 ، ص 14) .

أن أهداف التدقيق وبصفة عامة تتمثل كما في باقي المجالات ، فالتدقيق الاجتماعي يهدف هو الآخر إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمنشآت لتحديد المعوقات و الانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية و تقديم الاقتراحات للقضاء على هذه المعوقات و الانحرافات بحيث يستجيب لعدة أهداف منها :

- القيام بالمعاينة الدقيقة للحصول على المعلومات الصادقة حول مجال الأهداف الخاصة بالأفراد كالتوظيف من خلال وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، رفع الروح المعنوية بتحسين ظروف العمل و الأجور العادلة.

- إذا كانت هذه العملية نابعة من إرادة المسؤولين تكون نتائجها مضمونة نوعا ما وتكون هناك متابعة دائمة لتنفيذ التوصيات و الحلول المقدمة نظرا لتوفر الإرادة من أجل القضاء على ظاهرة شخصنة الأمور و تحسين الظروف لرفع الأداء و الإنتاجية لدى الأفراد .
- التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها و غير مباشرة .
- التنبؤ السريع و في الوقت المناسب بالأخطار لتفادي التعقيدات التي قد تحدث من جراء التأخر في علاجها.
- يستعمل التدقيق كذلك في المفاوضات مع المتعاملين حيث بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي بإمكانه أخذ نظرة عن الوضعية الاجتماعية للمؤسسة .
- يستعمل كذلك خلال عملية الاندماج بين الشركات.
- يستعمل من طرف طاقم جديد لمعرفة الحقائق للتمكن من تحديد الأهداف بالاعتماد على الأولويات بدراسة الانحرافات و النتائج المترتبة عن بعض القرارات المتعلقة بالمجال الاجتماعي.
- و بالتالي يظهر كامتداد طبيعي و كمكمل ضروري للتدقيق المالي و المحاسبي بالاندماج تحت لواء عائلة واحدة وهي عائلة التدقيق والذي بدوره يحسن من مصداقية المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات .

معايير التدقيق الاجتماعي:

ينبغي تنفيذ مهنة التدقيق الاجتماعي من خلال معايير محددة متفق عليها على النحو التالي (Pearce, 2001):

معايير التدقيق العامة (الشخصية):

- 1-معيار التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون مدقق الحسابات مؤهلا لإنجاز التدقيق الاجتماعي، بالإضافة إلى إمكانية أن يستعين المدقق بخبير في الأمور الاجتماعية للعميل إذا لزم الأمر.
- 2-معيار الحياد أو الاستقلالية: ويقصد به أن يكون المدقق محايدا بين الإدارة من جهة والملاك والعاملين والمستهلكين والمجتمع من جهة أخرى.
- 3-معيار بذل العناية المهنية اللازمة، والمسؤولية المهنية، ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المدقق تجاه المشاكل الاجتماعية، وبذل العناية الكاملة أثناء عملية التدقيق الاجتماعي.

معايير العمل الميداني :

- 1-معيار التخطيط لمهمة التدقيق: من المهم شمول التخطيط على قيام المدقق برسم خطة للمراجعة وتضمينها جزء مخصصا لفحص النواحي الاجتماعية للعميل، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي ، وأن يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية التدقيق قيام

المدقق بفحص الأداء الاجتماعي لعميله وأن لا يرتكب المدقق أي مخالفة مهنية للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية.

2-فحص نظام الرقابة الداخلية: يشمل فحص المدقق لنظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعي ، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية للعميل، وضرورة تدريب المدقق المالي ، وإكسابه المهارات اللازمة لممارسة عملية التدقيق الاجتماعي.

3-أدلة الإثبات: جمع وسائل الإثبات المناسبة والكافية لتصبح أساسا للرأي الذي سيبيده المدقق حول النشاط الاجتماعي للمنشأة، وستكون وسائل الإثبات كثيرة لكثرة الجهات التي يمكن الحصول منها على وسائل إثبات مادية، مثل المساهمين والمستهلكين والجمهور والملك والمجتمع بصفة عامة، وكثرة إجراءات التدقيق التي يمكن تطبيقها، ويشمل ذلك المصادقات والفحوص الجوهرية والتحليلية، إلى جانب فحوص الالتزام، التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية والتزام المدقق بفحصها.

معايير التقرير والإفصاح

تنتهي عملية التدقيق الاجتماعي بإعداد تقرير عن العمل الذي قام به المدقق والنتائج التي توصل إليها ورؤية الفني المحايد عما إذا كان تقريره يعطي صورة صادقة وواضحة عن الأداء الاجتماعي للمنشأة ، حيث إن التدقيق الاجتماعي مسؤولية إضافية على عاتق المدقق ، هدفها التأكد من أن المنشآت التي يقوم بتدقيق حساباتها لديها الخطط اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها ومنعها من التلوث، وحماية حقوق موظفيها، وعملائها، والمجتمع بشكل عام، وذلك بدراسة أنظمة المنشأة والتأكد من فعاليته حيث أن هذا التقرير يتضمن معلومات عن مجالات النشاطات الاجتماعية التي تمارسها المنشأة محل التدقيق ، وبما أن هذا التقرير يخدم كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية فهنا لا بد من الإشارة الى ان هذا التقرير قد يؤدي الى تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية .

II. الدراسة الميدانية :

قام الباحث بتطوير استبيان كأداة لجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالدراسة حيث تم توزيعها على مكاتب مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة ، بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (60) استبيان، تم استرداد (56) استبيان وبعد الفرز تم استبعاد عدد (8) استبيانات غير صالحة لأغراض الدراسة حيث استقرت العينة على عدد (48) استبانة وبنسبة 80%، بهدف استطلاع آراء مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية حول التدقيق الاجتماعي وأثره على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية .

بعد تطبيق أداة الدراسة و جمع البيانات تم معالجة البيانات في الحاسوب باستخدام برنامج SPSS وذلك حسب أغراض الدراسة ، و اعتمادا على أساليب قياس المتغيرات حيث تم توظيف الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع فرضيات الدراسة و متغيراتها:

المعلومات العامة :

عدد سنوات الخبرة:

الفئة	التكرار	النسبة
1-5 سنوات	6	12.5%
6-10 سنوات	19	39.6%
11 سنة فأكثر	23	47.9%
المجموع	48	100%

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 12.5% من المدققين المستجيبين تقل سنوات ممارسة المهنة فيها عن خمس سنوات ، بينما 39.6% من المدققين المستجيبين تتجاوز سنوات ممارستهم للمهنة الست سنوات، وأن ما نسبته 47.9% من المدققين المستجيبين لديهم خبرات في مزاولة المهنة لأكثر من 11 سنة مما يعني أن المستجيبين يمارسون مهنتهم بخبرة طويلة تمكنهم من امتلاك خبرة التدقيق المالي والاجتماعي.

عدد العاملين:

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 5 عاملين	25	52%
5-10 عاملين	12	25%
11-20 عاملين	7	14.6%
أكثر من 20 عامل	4	8.4%
المجموع	48	100%

نلاحظ من الجدول أن 52% من مدققي الحسابات المستجوبين يعمل في كل مكاتبهم أقل من خمسة أشخاص مما يوحي بعدم وجود الوقت لغالبية المدققين لاكتساب خبرات جديدة عن طريق ممارستها للتدقيق الاجتماعي.

الشهادات المهنية :

الفئة	التكرار	النسبة
يحمل شهادة مهنية محلية	24	50%
يحمل شهادة مهنية أجنبية	16	33.3%
لا يحمل شهادة مهنية	8	16.7%
المجموع	48	100%

يلاحظ من الجدول أعلاه أن 50% من المدققين المستجيبين يحملون شهادات مهنية محلية وهذا بدوره مؤشر ايجابي على أن المدققين المستجيبين مؤهلون مهنيًا وعلى صعيد المجتمع المحلي من خلال الاحتكاك المباشر مما يعطي قدرة أكبر على تطلعاتهم المهنية المحلية حول التدقيق الاجتماعي .

عرض نتائج الدراسة:

الفرضية الأولى : وهي : لا يوجد وعي لدى مدقق الحسابات الأردني بمفهوم التدقيق الاجتماعي

فقد تم تخصيص خمس أسئلة من أسئلة الاستبانة (1 - 5)
الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الأولى

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة
لا يوجد وعي لدى مدقق الحسابات الأردني بمفهوم التدقيق الاجتماعي			
1.61037	3.3714	يعي مدقق الحسابات الخارجي لمفهوم المراجعة الاجتماعية	1
1.36092	3.9714	يدرك مدقق الحسابات الخارجي أهمية مجالات المراجعة الاجتماعية عند فحص البيانات المالية	2
1.47699	3.7714	يدرك مدقق الحسابات الخارجي تصنيف البرامج والأنشطة التي تنفذها المنشآت والمتعلق بالأنشطة الاجتماعية.	3
1.28665	3.1429	يدرك مدقق الحسابات الخارجي أن فحص الأداء الاجتماعي لعملائه يعد عنصراً من عناصر جودة أداء عملية المراجعة.	4
1.13241	2.8000	يدرك المدقق الخارجي أن فحص الأداء الاجتماعي يعد عنصراً من عناصر جودة الأداء لعملية التدقيق	5

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات العينة ايجابية على الفقرات (1,2,3,4) أعلاه كون متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط أداء القياس (3) ، وسلبية على الفقرة رقم (5) أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أنه يوجد وعي لدى مدقق الحسابات حول مفهوم التدقيق الاجتماعي . كما أن المستجيبين لا يوافقون على ان المدقق عند قيامه بفحص الأداء الاجتماعي يعتبر عنصراً لجودة أدائية.

الفرضية الثانية: وهي: لا يوجد قواعد وأسس ومعايير مهنية وقانونية للتدقيق الاجتماعي

فقد تم تخصيص خمس أسئلة من أسئلة الاستبانة (6 – 10)

الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الثانية

لا يوجد قواعد وأسس ومعايير مهنية وقانونية للتدقيق الاجتماعي			
1.29121	3.2571	يلتزم المدقق الخارجي بالنصوص القانونية بخصوص الجوانب الاجتماعية عند فحص البيانات	6
1.10613	2.8000	تشمل خطة عمل المدقق على برنامج مسبق ومخطط لمراجعة الأداء الاجتماعي	7
1.46500	3.1714	يدرك المدقق الخارجي أن مراجعة الأداء الاجتماعي تأتي من ضمن مسؤولياته المهنية.	8
1.29186	3.0857	يدرك المدقق الخارجي معايير وإجراءات تطبيق المراجعة الاجتماعية عند عملة مراجعة البيانات	9
1.32335	3.1143	يطبق مجموعة من المعايير للتحقق من مدى ممارسة المنشأة المحاسبة للمسؤولية الاجتماعية.	10

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات العينة ايجابية على الفقرات (6،8،9،10) أعلاه كون متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط أداء القياس (3) ، وسلبية على الفقرة رقم (7) أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أنه لا يوجد قواعد وأسس ومعايير مهنية و قانونيه للتدقيق الاجتماعي . كما أن المستجيبين لا يوافقون على أن المدقق عند قيامه بعملية التدقيق يوضع خطة شاملة ومبرمجة لمراجعة الأداء الاجتماعي .

الفرضية الثالثة: وهي: أوجد التدقيق الاجتماعي تحسناً نوعياً في مصداقية المعلومات المحاسبية.

فقد تم تخصيص خمس أسئلة من أسئلة الاستبانة (11 – 15)

الانحراف المعياري والوسط الحسابي للفرضية الثالثة

أوجد التدقيق الاجتماعي تحسناً نوعياً في مصداقية المعلومات المحاسبية.			
1.60775	3.3429	القدرة على التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها جاء عملية التدقيق الاجتماعي	11
1.43662	2.7714	تتسم التغذية الراجعة من قبل المدقق حول التدقيق الاجتماعي الى تحسين نوعية المعلومات لمتخذ القرار	12
1.53557	3.7714	تتمتع المعلومات المقدمة من قبل مدقق الحسابات حول التدقيق الاجتماعي بالشمولية والفاعلية والكفاءة والاعتمادية	13
1.28665	3.1429	تتيح المعلومات المقدمة من قبل مدقق لحسابات حول التدقيق الاجتماعي قدرتها على التنبؤ المستقبلي لمواجهة الانحرافات	14
1.11521	2.8571	يقوم المدقق الخارجي بإعداد تقرير عن نتائج المراجعة الاجتماعية متضمناً رائية الفني المحاييد حول الأداء الاجتماعي	15

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات العينة ايجابية على الفقرات (11،13،14) أعلاه كون متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط أداء القياس (3) ، وسلبية على الفقرات (12،15) أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أنه أوجد التدقيق الاجتماعي تحسناً نوعياً في مصداقية المعلومات المحاسبية. كما أن المستجيبين لا يوافقون على أن التغذية الراجعة من قبل المدقق لعملية التدقيق الاجتماعي تؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات لاتخاذ القرار، كما أن المدقق لا يقوم بإعداد تقرير مفصل حول نتائج عملية التدقيق الاجتماعي .

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى	المحسوبة T	الجدولية T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
لا يوجد وعي لدى مدقق الحسابات الأردني بمفهوم التدقيق الاجتماعي	0.770	2.0322	0.447	قبول

تم استخدام اختبار One Sample T-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 0.770) أقل من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H1) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (H1) وهذا يعني أنه يوجد وعي لدى مدقق الحسابات الأردني بمفهوم التدقيق الاجتماعي. ويرى الباحث أن ذلك منطقياً وواقعياً في ظل مواكبة التطورات على الصعيد المهني لمهنة التدقيق .

الفرضية الثانية	المحسوبة T	الجدولية T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
لا يوجد قواعد واسس ومعايير مهنية وقانونية للتدقيق الاجتماعي	1.571	2.0322	0.125	قبول

تم استخدام اختبار One Sample T-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 1.571) أقل من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (Ha) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني أنه يوجد قواعد وأسس ومعايير مهنية وقانونية للتدقيق الاجتماعي. ويرى الباحث أن ذلك منطقياً وواقعياً في ظل مواكبة التطورات على الصعيد المهني لمهنة التدقيق كون التدقيق الاجتماعي من الممارسات الحديثة التي بحاجة إلى عناية .

الفرضية الثالثة	المحسوبة T	الجدولية T	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
أوجد التدقيق الاجتماعي تحسناً نوعياً في مصداقية المعلومات المحاسبية.	0.610	2.0322	0.546	قبول

تم استخدام اختبار One Sample T-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 0.610) أقل من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (Ha) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) و نرفض الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني أن التدقيق الاجتماعي أوجد تحسناً نوعياً في مصداقية المعلومات المحاسبية ، ويرى الباحث أن هذا منطقياً وواقعياً ويتوافق مع مواكبة التطورات على الصعيد المهني لمهنة التدقيق كون التدقيق الاجتماعي من الممارسات الحديثة التي بحاجة إليها متخذ القرار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية .

النتائج :-

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- 1 - أنه يوجد وعي وإدراك لدى مدقق الحسابات حول التدقيق الاجتماعي .
- 2 - إن مدقق الحسابات يعي ويعرف تماماً مدى أهمية المعلومات الناتجة عن عملية التدقيق الاجتماعي.
- 3 - أن هناك التزام من قبل مدقق الحسابات حول القوانين والتشريعات والمعايير الملزمة بعملية التدقيق إلا أنها بحاجة إلى إعادة توجيه وصياغة قانونية .
- 4 - تعتبر التغذية الراجعة من جراء عملية التدقيق الاجتماعي مهمة جداً لمتخذ القرارات الاقتصادية ومستخدم المعلومات المحاسبية .
- 5 - بالمجمل المعلومات الناتجة من جراء التدقيق الاجتماعي تؤدي الى تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية بشكل عام .

التوصيات :

- 1 - ضرورة إفصاح مكاتب تدقيق الحسابات عن النواحي الاجتماعية للمنشآت موضع التدقيق ضمن القوائم المالية التي تقرها المنشأة .
- 2 - ضرورة اهتمام المنشآت باللجوء إلى خبير محاسبي لتقييم أدائها في تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية.
- 3 - ان يظهر مدقق الحسابات في تقريره السنوي تقييمه لمدى تعبير القوائم المالية لعملية التدقيق عن الأداء الاجتماعي .
- 4 - وضع خطة عمل لمكتب تدقيق الحسابات تتضمن برنامجاً لتدقيق الأداء الاجتماعي.
- 5 - ضرورة تدعيم النصوص القانونية التي تلزم جهات عديدة وبضمها مدقق الحسابات لفحص المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومدى وفائها بها.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1 - أبو غزاله، طلال، « الحاجة العربية تتزايد أهمية محاسبة البيئة» ، المحاسب القانوني العربي ، العدد ، 105 آذار /نيسان 1998
- 2 -اشميلة ، ميلاد (2014) إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبيبا ، المجلة الجامعة - العدد السادس عشر -المجلد الثالث -يوليو 2014 م
- 3 -البكرى، تامر، أبي سعيد(2001)، "إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية"، المجلة العربية للإدارة، 2140 عدد1.

- 4- الجهماني، يوسف فرج، (1998) ، " المراجعة الاجتماعية والبيئية في الأردن، دراسة ميدانية لأراء عينة من المراجعين القانونيين "مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 2 العدد الثاني.
- 5- الفرح ، عبد الرزاق ، (2013) ، العوامل المؤثرة على تضيق فجوة التوقعات في التدقيق: وجهات نظر مدقي الحسابات الخارجيين والمستثمرين، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 15 -74، العدد (1) ص41
- 6 -حمو، عبد المجيد(2001)،" مدقق الحسابات والمسؤولية الاجتماعية " المؤتمر العملي لا مهني الثالث لجمعية مدقي الحسابات الأردنيين بالتعاون مع مركز البنك العربي للبحث العلمي ، عمان.
- 7 -خليل الرفاعي ، خالد الخطيب(2012) ، قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث العدد السابع والعشرون (2) ص 346
- 8 - خوجلي ، محمد حسين الصديق ، " المراجعة ودورها في التحقيق من الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السودان "دراسة تحليلية ميدانية : (2012) (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 9 -مراد، سكاك (2009) ، التدقيق الاجتماعي كمنهج علمي تطبيقي واستراتيجي في تحسين أداء الموارد البشرية، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد7 ، المجلد . 18
- 10 -نمر، حلمي،(1980)، المدخل في المحاسبة المالية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة.
- 11 - هواري ، معراج (2014) ، قياس ادراك و اتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر، موقع على الانترنت
- 12- https://www.google.jo/imgres?imgurl=https://cdn.slidesharecdn.com/ss_thumbnails/random-140404190838-phpapp01-thumbnail-3.jpg&imgrefurl=https

المراجع باللغة الجنبية:

- 1- A.D. Shocker and S.P. Sethi, (1974), "An Approach to Incorporating Social Preferences in Developing Corporate Action Strategies' ", In The Unstable Ground : Corporate Social Policy in a Dynamic Society, edited by ,S.P. Sethi, Melville Publishing Company ,New Jersey, ,P.67
- 2- Bowen, Howard.R.(1953), *Social responsibilities of the businessman*, (New York : Harper & Brothers.
- 3- Pearce. John, (2001). " Social Audit and Accounting". *Community Business Scotland (CBS) Network*.
- 4- Peretti,J.M,(2006), *Audit social, apprentissage Stratégique*
- 5- *des pratiques de GRH et responsabilité sociale*.
- 6- <http://www.lux-ias.lu/PDF/PerettiFrimousse.pdf> .du 18/11/2006